Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمـــة

المندوب الدائم لوفد دولة الكويت لدى الأمم المتحدة

نبيلة عبد الله الملا

فـــي

مؤتمر ٢٠٠٥ لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

مقر الأمم المتحدة ــ نيويورك

الثلاثاء ، ٣ مايو ٢٠٠٥

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com

321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

- في مستهل كلمتي لا بد من أن أتوجه بالشكر لرئيس المؤتمر السفير/ سيرجيو دوارتيه على كلمته الافتتاحية وبالتهنئة لتسلمه مهام الرئاسة فهو يمثل بلداً صديقاً ، متمنين له التوفيق والنجاح في إدارة أعمال المؤتمر. وأود أن أؤيد ما ورد في بيان دول عدم الانحياز في المؤتمر.

- إن مؤتمر المراجعة ينعقد في ظل ظروف دولية دقيقة ليس لمجرد التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار بل كوننا أمام مفترق طرق قد يحدد مصير معاهدة عدم انتشار ومدى قدرتها على الصمود في وجه الصعوبات المتزايدة الآخذة في التراكم خلال السنوات التي تلت مؤتمر المراجعة السابق في عام ٢٠٠٠.

- إننا نؤكد حرصنا بالحفاظ على وحدة المعاهدة ولا بد من تناول كافة أركانها بذات القدر من الاهتمام. وأمام اللجان الرئيسية للمؤتمر قضايا مهمة نرى ضرورة بحثها في مجملها وليس بشكل منفصل كالقضايا الإقليمية و نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

- إننا نرى بأنه ينبغي في المرتبة الأساسية مراجعة المعاهدة دون المساس بحق الدول بموجب المادة الرابعة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبالوقت نفسه الوقوف بحزم أمام أي انتهاكات أو سوء استخدام لهذا الحق سواء من قبل الدول الأعضاء أو غير الأعضاء في المعاهدة .

- وفي هذه المرحلة التي نبحث فيها محاولة تخطي العقبات ومواجهة التحديات لمعاهدة عدم الانتشار النووي ، نود أن نؤكد بأن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يعتبر مشروعا ولكن ليس مطلقا. فلا بد من أن يخضع لضوابط . فها نحن في هذه المرحلة الحاسمة التي نناقش فيها التحدّيات التي تواجه الأمم المتحدة وبرنامج إصلاحها ، نؤكد على أن مبدأ الحق المشروع في الدفاع عن النفس يجب أن يخضع لضوابط ولا يمكن اعتباره حقا مطلقا.

- وينبغي التأكيد على أهمية أن لا ينجرف المؤتمر وراء محاولات فرض التزامات جديدة دون التوقف لإلقاء نظرة فاحصة أمام عدد من المواضيع والقضايا الشائكة التي تستلزم التمعن في إيجاد الحل المناسب لها شريطة ألا يتسبب ذلك في إخلال التوازن ما بين التحقق من التزام الدول وحقوقها المنصوص عليها في المعاهدة . وأيضا أهمية تحقيق تقدم في القضايا الخاصة بنزع السلاح النووي.

- أننا نولي أهمية خاصة للقرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة في عام ١٩٩٥ ، بعد انقضاء عشر سنوات عليه دون تحقيق نتائج ملموسة بشأنه في ظل التعهدات التي صدرت عن مؤتمر المراجعة في عام ٢٠٠٠ .

- إن منطقة الشرق الأوسط سوف لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار طالما أن إسرائيل – الوحيدة في المنطقة – لا تزال ترفض إخضاع منشاتها لنظام ضمانات الوكالة الأمر الذي يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي ويسبب اختلالا عميقا في تقوية نظام عدم الانتشار ويجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعا في تساهل دولا أخرى بالسعي لامتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر والتهاون في التعامل مع الدول التي لا تزال لم تنضم للمعاهدة وترفض فتح منشاتها للتفتيش. أن هذه الحالة تثير قلقنا كونها تعيق إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية كخطوة أولى تليها إخلاءها من كافة أسلحة الدمار الشامل .

- أننا نأسف بشدة لعدم التمكن من عقد المنتدى الخاص لبحث تجارب المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية لأجل غير مسمى لعدم الاتفاق على جدول الأعمال الخاص به . لقد كنا نرى في انعقاده أملاً قد يحقق الخطوة باتجاه جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. ولا يفوتنا هنا الترحيب بنتائج مؤتمر المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عقد في المكسيك مؤخرا والذي شدد على أهمية

هذه المناطق ودورها في منع الانتشار وتحقيق الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

- أننا نرى في انعقاد مؤتمر المراجعة السابع فرصة جديدة سانحة لإعلان حسن النوايا من قبل الدول التي لا تزال لم تنضم لمعاهدة عدم الانتشار بإعلانها الانضمام حتى تتحقق عالمية المعاهدة بشكل مكتمل.

- كما أننا نؤكد على أن تحقيق عالمية نظام ضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أحدى وسائل تقوية معاهدة عدم الانتشار نظام النووي ، وحث جميع الدول التي لم تنضم لذلك النظام بالانضمام إليه واعتبار هذا النظام في مجمله معيارا أساسيا . ونرى بأن البروتوكول الإضافي الملحق بنظام الضمانات يعتبر آلية لاحقة لرصد الأنشطة النووية المحظورة وغير المعلنة.

- أن ما يثير قلقنا بروز حالات التهريب والاتجار غير المشروع في المواد النووية واكتشاف وجود سوق سوداء استغل المتعاملون فيه بعض جوانب الخلل في معاهدة عدم الانتشار أو الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بها. ونشدد على ضرورة خلق نظام آمن للحماية من سوء استغلال المواد النووية ونتطلع للمؤتمر القادم المعني بتعديل اتفاقية الحماية المادية من المواد النووية بما يعزز جهود الحماية من الإرهاب النووي. ولا بد لنا أن نذكر ضمن هذا السياق انضمامنا مؤخرا لاتفاقية الحماية من المواد النووية وذلك إيمانا من الكويت بأهمية تعزيز الجهود العالمية في هذا الإطار.

- إن المبادرات التي تقوم بها مجموعة من الدول في مجال الأمن النووي والحماية من الإرهاب النووي لا بد من النظر إليها بإيجابية ولكن بعين فاحصة ، حرصا على أن لا تشكل هذه المبادرات أدوات منفصلة بل مكملة لنظام عدم الانتشار وللولاية الممنوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا بد من التشاور بشأن الإجراءات المتعلقة مثلا بنظم الرقابة على الصادرات بشكل شفاف وفي الإطار المتعدد الإطراف.

- وفي هذا الشأن ، نرحب باعتماد الجمعية العامة مؤخرا للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

- ختاما ، قد تضع الدول نفسها على أعتاب مرحلة تاريخية إن تمكنت من تجاوز الخلافات والتعاون من أجل القضاء على الأخطار النووية ونزع الأسلحة النووية تماما ، والطريق الوحيد أمام الوصول الى ذلك هو خلق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ، ولا يفوتنا في هذا الصدد إلاّ أن نشيد بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي . وإننا نتفق مع ما جاء في كلمته خلال افتتاح المؤتمر بتوأمة الهدفين "التنمية والأمن" ولما تقدم به من أفكار تساعدنا في مناقشتنا أثناء المؤتمر.